واقع المراة العربية في ظل النظم الانتخابية/ الحلقة الثانية

" سلسلة حلقات شهرية تتابع المستجدات حيال وضع المراة العربية في ظل النظم الانتخابية ودعوات مؤسسات المجتمع المدني والمطالبات الشعبية لتغيير النصوص القانونية المتعلقة بذلك الوضع وكل مايتعلق بالتمكين السياسي للمرأة "

* المدخل :

المرأة هي نصف المجتمع، وبدون مراعاة دور المرأة وضرورة مشاركتها ، يبقى المشهد العام مختلا ومنقوصا ويفتقر إلى هذا الدور المتمم ، والذي بدونه لا يمكن لنا الحديث عن الديمقراطية والمشاركة المجتمعية كحق لجميع فئات المجتمع بالمشاركة على قدم المساواة وبدون تمييز أي كان نوعه في الحياة العامة ، على مختلف الصعد وأهمها على صعيد صنع القرار .

ويأتي أحد اشكال هذه المشاركة في الحياة السياسية العامة بالاسهام في الترشح والأنتخاب لممثلين الشعب في البرلمانات والمجالس المحلية ومواقع صنع القرار، وهنا يبرز دور المرأة وحقها في الترشح والأنتخاب ، وعلى صعيد الأنتخابات فالمرأة في أكثر من بلد عربي شكلت أكثر من نصف أعداد الناخبين ، وفي أكثر من بلد عربي ايضاَ كانت الأكثر إقبالاً على الإدلاء باصواتهن لانتخاب من يمثلهن ، فمن هنا يتأتى حقها في قانون إنتخابي يضمن لها تمثيلاً عادلا يتناسب مع دورها ويعزز من حضورها ومشاركتها .

في الحلقة الثانية من " واقع المرأة العربية في ظل النظم الانتخابية " سنتناول الحال في كلاً من " تونس ، السعودية ، المغرب ، الاردن ، العراق ، مصر ، اليمن وفلسطين " في ضوء ماستجد من احداث خلال اب 2008 .

* تونس :

احتفلت المرأة التونسية بالذكرى 52 لعيدها الوطني وتمكنا عبر هذا التقرير من رصد كل ماوصلت اليه المراة من مواقع قيادية على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

– المحور الاول " على المستوى التشريعي " : بلغت نسبة النساء النائبات فى البرلمان 22.75% ، بينما كانت 11.5 % عام 1999 6.5 % 1986 أما في "مجلس المستشارين" الغرفة البرلمانية الثانية التى أحدثت فى صيف 2005 فتعادل نسبة تمثيل المرأة بها 19 بالمائة كما تشغل امرأتان خطة النائب الثانى لرئيسى كل من مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وتحوز النساء نسبة 18 %من أعضاء "المجلس الاقتصادى والاجتماعي" "امرأة فى منـــصب نائـــب رئـــيس للمجلس" وربع أعضاء المجلس الدستوري.

كما ارتفعت نسبة تواجدها صلب المجالس الجهوية للولايات "المحافظات" لتبلغ حاليا 32 % و تـــدعم كـــذلك وبشكل مطرد حضور المرأة في الهيئات الجهوية والمحلية المنتخبة إذ أنها تمثل 26.7% فى المجالس البلدية منهن 5 رئيسات بلديات.

– المحور الثاني " على المستوى الدبلوماسي " : تتقلد المرأة مناصب سامية أخرى في المؤسسات الدستورية والهيئات والهياكل الاستشارية منهـــا بالخـــصوص الموفـــق الإدارى والـــرئيس الأول لـــدائرة المحاســـبات ومستشارات لدى رئاسة الجمهورية.

وبلغ عدد النساء اللاتى تشغلن خطة سفيرة لتونس منذ تحول 7 نوفمبر 1987 ما لا يقل عـــن 12 ســـفيرة وتقدر نسبة حضور المرأة فى السلك الدبلوماسى حاليا بـــ20 بالمائة علما بأن سنة 2004 شهدت لأول مـــرة فى تاريخ تونس تعيين امرأة فى منصب والية "محافظ".

– المحور الثالث " على مستوى المشهد السياسى" : حظيت المرأة بحضور بارز خاصة فى الهياكل القاعديـــة والقيادية للحزب الحاكم " التجمع الدستورى الديمقراطي" إذ أنها تمثل اليوم قرابة ثلثى المنخرطين و21 %من هياكله القاعدية و26 فاصل 4 بالمائة من أعضاء لجنته المركزية "الهيئة الأعلى للحزب بعد المؤتمر، علمـــا بأن مكتبه السياسى يضم فى تركيبته منذ عديد السنوات إمرأة".

وفضلا عن ذلك تتميز المرأة بحضور متفاوت في أحزاب المعارضة الثمانية الأخرى سواء كمنخرطـــات أو كعضوات فى الهيئات القيادية العليا والوسيطة.

– المحور الرابع : " على مستوى مؤسسات المجتمع المدني " اقترن انخراط المرأة الواسع فى الحياة السياسية وفى مسارات التنمية الوطنية بالتطور المطرد لعدد الجمعيات النـــسائية الناشـــطة فـــى الميـــادين الـــسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتى يفوق عددها حاليا 25 جمعية ، ومن المؤشرات ذات الدلالة فى هذا الباب هو أن المرأة تمثل اليوم ثلث مجموع المنخرطين فى الجمعيات التى يناهز عددها 8600 جمعية أهلية.

– المحور الخامس : " على المستوى القانوني " : تتبوأ المرأة التونسية على صعيد السلطة القضائية عددا من المناصب الهامّة أبرزها وكيلة جمهورية ومديرة عامة للمعهد الأعلى للقضاء ورئيس أول لمحكمة الاستئناف ورئيسات دوائر لدى محكمة التعقيب "محكمة النقض" وتبلغ نسبة النساء القاضيات 33 بالمائة والمحاميات 31 بالمائة .

– المحور السادس " على المستوى الخارجي " : حازت المرأة التونسية مواقع بارزة فـــى عديـــد الهيئـــات والأجهزة الإقليمية والدولية والأممية لعل من أبرزها انتخاب امرأة تونسية فى منصب نائبة رئـــيس الرابطـــة الاشتراكية الدولية للنساء وفى عضوية الاتحاد البرلمانى الدولى واللجنة الأممية للقضاء على التمييـــز ضـــد المرأة وفى منصب محافظة إقليمية للمجلس الدولى للبيئة.

كما تمّ انتخاب امرأة تونسية أمينة عامة لمنظمة الأسرة العربية وتعيين ثلاث تونسيات علـــى التـــوالى فـــى منصب مديرات عامات لمركز المرأة العربية للتدريب والبحوث وعينت امرأة تونسية أيضا مستشارة إقليميـــة للجنة الاقتصادية الأممية لإفريقيا مكلفة بالحقوق الشرعية والإنسانية للنساء.

وبالقطع فإن هذه الأرقام والنسب التى تطالعنا بها الساحة التونسية بمختلف تكويناتها الـــسياسية والاجتماعيـــة والجمعياتية لا تبرز فحسب حجم المنجز على طريق تفعيل مكانة المرأة وجعلها بحق شريكا كاملا فى مسيرة البناء والتحديث والنماء بل إنها تشكل أيضا وفقا لمنطق التطوير والإثراء والطموح إلى الأفضل ، الحافز على تحقيق المزيد وبذل جهد أوفى فى هذا المجال ليس من النخبة السياسية فحسب، وإنما كذلك من قبل مختلـــف مكونات الطيف السياسى والحزبى وتنظيمات المجتمع المدنى والنسيج الجمعياتى والمنظمات غير الحكوميـــة التى تقع عليها بدرجة كبيرة مسؤولية إشاعة ثقافة المساواة وترسيخها لدى الجميع وبالخصوص لدى الأجيال الناشئة والعمل على فتح أبواب أوسع أمام المرأة فى مواقع القرار والتصور والتسيير فـــي هـــذه التنظيمـــات الأهلية التى تغطي أنشطتها سائر مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

*السعودية :

شهد آب حراك ايجابيا حيال وضع المراة عبر ماسيتم اتخاذه من قرارات تسهم برفع نسبة مشاركتها في صنع القرار:

–المحور الاول : من المنتظر أن يرفع مجلس الشورى السعودي خلال الايام القادمة عدد الأعضاء من النساء المستشارات غير المتفرغات من ست إلى إحدى عشرة، إذ يضم المجلس حاليا كـــلا مـــن الـــدكتورة اميمـــة الجلاهمة والدكتورة نهاد الجشي والدكتورة بهيجة عزي والدكتورة وفاء طيبـــة والـــدكتورة نـــورة اليوســـف والدكتورة نورة العدوان.

والمجلس هو هيئة استشارية تأسست سنة 1993 ويبدي الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء وله على وجه الخصوص صلاحية مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ودراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات واقتراح مـــا يـــراه بـــشأنها، وتفـــسير الأنظمة وكذلك مناقشة التقارير السنوية المقدمة من الوزارات والأجهزة الحكومية وإبداء الاقتراحات حيالها.

وترفع قرارات المجلس إلى الملك الذي يحيلها إلى مجلس الوزراء للنظر فيها، وللملك إقرار ما يراه منها.

– المحور الثاني : أجاز عضو هيئة كبار العلماء إمكانية دخول المرأة في عضوية هيئة كبار العلماء والمشاركة في الفتوى باعتبار أنها مثل الرجل في التكاليف والواجبات الشرعية موضحاً ان الهيئة ليست حكرا على الرجال دون النساء ، و المرأة كالرجل فيما يتعلق بالتكاليف الشرعية ولها حق شراكة الرجل في الإفتاء".

* المغرب :

تتفوق دولة المغرب على باقي الدول العربية في عدد النساء داخل قبة البرلمان سواء الفائزات عن طريق " الكوتا " او بالتنافس ، وتتواصل الجهود على الصعيدين الحكومي والمنظماتي لتطوير المشاركة السياسية النسوية كماً ونوعاً .

في منتصف آب، نظمت وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن منتصف اب ندوة وطنية حول موضوع: "المشاركة السياسية للنساء في الوسط القروي" وقد شارك بتنظيم الندوة صندوق الأمم المتحدة للمرأة (UNIFEM) ووكالة التعاون الألماني (GTZ) وثلة من الفعاليات السياسية والجمعوية، تناولت النقاشات البحث عن الاقتراحات الكفيلة بضمان تمثيلية النساء في المجالس المنتخبة في أفق استحقاقات 2009.

واستهدفت الندوة مختلف الفاعلين من الأحزاب السياسية، البرلمانيون والبرلمانيات، وسائل الإعلام، في محاولة لتسليط الضوء على ضرورة تمثيلية النساء في المجالس المحلية عبر إبراز الدور الاقتصادي والاجتماعي للنساء، أساسا في العالم القروي، وكذلك إبراز الاختلالات المترتبة عن غياب النساء بالمجالس المنتخبة.

وتشير دراسات الى انه يمكن اعتبار سنة 1980 البداية الأساسية والحقيقية لمسيرة النضال النسائي بالمغرب ويذهب القائلون بهذا التاريخ إلى ربط ذلك بالنضج الذي وصلت إليه الحركات النسائية بالمغرب والتي اكتسبت أولى دروسها أثناء مرحلة التحرير الوطني وإبان معارك الحركة الوطنية، دفعت بالمرأة المغربية إلى واجهة الأحداث، وجعلها في أفق المشهد السياسي والاجتماعي، وعنصرا أساسيا ودعامة من دعامات مغرب الاستقلال وما بعد الاستقلال والدولة الوطنية.

ويبلغ عدد النائبات في المجلس التشريعي الحالي 34 نائبا أربعة منهن فزن تنافسيا ، كما وان هنالك محاولات حثيثة لزيادة نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية لتصل الى 30% .

ويعتمد المغرب نظام " الكوتا " والذي جاء ، حسب معنين ، نتيجة لتجاوب الإرادة السياسية ومطالب الحركة النسائية المغربية، وفي مقدمتها (منظمة المرأة الإستقلالية) التي ترأسها النائب نعيمه خلدون والتي تعتبر احدى هيئات حزب الاستقلال المغربي ونتيجة لتوافق وطني من خلال ميثاق شرف وقعت عليه اغلب الهيئات السياسية المغربية الأساسية، لهذا جاءت الكوتا تتويجا لجهود مضنية للمرأة ولكافة مكونات المجتمع المدني وتم اعتمادها في القانون المنظم للإنتخابات التشريعية لعام 2002.

وتأمل البرلمانيات لتكثيف الجهود و تطوير الأداء السياسي للوصول الى المجالس القادمة ضمن تكتلات متنوعة من خلال الارتقاء بالأداء البرلماني القائم على الإدراك السياسي.

*الاردن :

اثرت الواقع الاردني جملة من الاحداث التي جاءت بالنتيجة لصالح واقع المراة ، تمثلت بنشاطات من جهة وبدراسات عكست مستوى فاعلية التمثيل النسائي البرلماني.

-المحور الاول : "دراسة تأشيرية وورش عمل حول تمكين المرأة "

* كشفت دراسة تأشيرية أولية قامت بها دائرة الاحصاءات العامة بمشاركة وزارة التخطيط والتعاون حول تمكين المراة ، على حصول محافظة الكرك على المرتبة الاولى ، وقد قامت الدراسة على 17 مؤشرا فيما عدد النساء في عمان يفوق غيرها من المحافظات، ولكن نسبة المتفوقات في المؤشرات الـ17 اكبر نسبيا في الكرك من باقي المحافظات.

وستعاد الدراسة خلال السنوات المقبلة مع زيادة بعض المؤشرات بعد مراجعة خطط وبرامج الدراسة الحالية، وذلك بهدف توجيه الاهتمام على النجاحات المتحققة في المحافظات وسد الثغرات الموجودة في مؤشرات بعض المحافظات مع نية تغيير وتطوير موضوعات الدراسة الحالية ليتم تحسين المؤشرات وزيادة مستويات التمكين ، وقد عكست الدراسة الاهتمام الذي تم توجيهه للمحافظات.

وتلعب التركيبة الديموغرافية في المحافظات ومراحل الخصخصة التي مرت بها منذ بداية التسعينات دورا مهما في تفوق المحافظات على العاصمة عمان في تمكين المرأة، يضاف الى ذلك زيادة الدعم الموجه لها، ووجود مشاريع تستقطب النساء في محافظات كالكرك ومادبا بحسب وزير المالية الاسبق سليمان الحافظ.

وتهدف سياسة "تمكين المرأة" لتوفير الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية للمرأة حتى تتمكن من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد الخاصة بها.

واحتلت الكرك المرتبة الاولى في تمكين المرأة بناء نسبة النشاطات الاقتصادية ومشاركتها في الحياة العامة والتعليم الجامعي اضافة الى نسبة وجود المرأة في المحافظة حيث كانت النسبة 99 امرأة مقابل 100 رجل ما يعني انها محافظة غير طاردة للنساء للفئة العمرية من 20-39 عاما.

واستفادت الكرك من مشاريع القروض الصغيرة وفرص العمل المستحدثة في المحافظات بواسطة وزارة التخطيط في حين احتلت مادبا المرتبة الثانية بسبب الوعي السياسي لدى النساء قياسا بمشاركتهن في المجالس البلدية والمجلس النيابي .

* اوضح الاتحاد النسائي الاردني بالزرقاء وضمن تنفيذ مشروع تمكين المرأة سياسيا والذي ينظمه الاتحاد النسائي الاردني بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي ، بانه سيتم عقد عدة دورات في كافة المحافظات بهدف التعريف بالقوانين المختلفة المتعلقة بشؤون المرأة وكيفية ادارة الحملات الانتخابية ودور المرأة القيادي في التاثير في مجتمعها المحلي.

ويعتمد مشروع تمكين المرأة سياسيا على التدريب سيدات يتم اختيارهم في المرحلة الاولى من اجل تمكينهن ان يكن محاضرات وقياديات في جميع المحافظات وتدريبهن على كيفية توعية المرأة في كافة المجالات وإبراز حقوقهن السياسية .

– المحور الثاني : " تقدم الاردن في قائمة التمثيل النسائي البرلماني "

كشفت دراسة أعدها الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة عن خريطة العالم للنساء في السياسة 2008 عن ان الاردن قد احتل مؤخراً المركز 120 بين دول العالم في قائمة التمثيل النسائي في مجلس النواب بنسبة 6.4 % في حين كان في المرتبة 122 بنسبة بلغت 5.5% عام 2006 اما نسبة تمثيل المرأة في مجلس الأعيان فقد بلغت 12.7%، تقدم مركز الأردن عالميا في نسبة التمثيل النسائي في البرلمان (نواب وأعيان)، بنحو مرتبتين جراء فوز سيدة بمقعد تنافسي إلى جانب السيدات الست اللواتي حصدن مقاعد الكوتا النسائية في الانتخابات الأخيرة.

كما وحقق الأردن تقدما ملحوظا بالنسبة لشغل النساء لمناصب حكومية بتولي أربع سيدات حقائب وزارية بنسبة وصلت 14%.

– المحور الثالث : دعم " الاعيان " للمراة

أكد أعضاء لجنة الأسرة في مجلس الأعيان شرعية مطالب المرأة بإزالة جميع اشكال التمييز ضدها في مختلف القوانين خلال حلقة نقاشية ، وعلى ان العدالة والمساواة حق دستوري لكل مواطن ومواطنة داعين إلى إقرار لائحة المطالب المقدمة من اللجنة الوطنية اعترافا بما حققته وقدمته المرأة الأردنية لجهة تطور ورفعة أسرتها ووطنها.

ولفت أعضاء اللجنة الى أهمية تضمين المناهج المدرسية "موضوع المساواة العادلة بين المرأة والرجل كشركاء في المجالات كافة" مشيرين الى دور الاعلام في أظهار انجازات المرأة وقضاياها العادلة والمشروعة، وتم عرض أهم محاور استراتيجية اللجنة للاعوام 2006 ــ 2010 والى عدد من القوانين والتشريعات التي تتضمن بنودا لصالح المرأة ولكنها غير مفعلة.

يذكر أن لجنة الأسرة في مجلس الأعيان التي تضم (15) عضوا شكلت اخيرا لدراسة مشاريع القوانين والاقتراحات التي تتعلق بالأسرة وشؤونها والمعاهدات والاتفاقيات ذات العلاقة.

- المحور الرابع : تعيين 5 قاضيات

صدرت الارادة الملكية في الأردن بالموافقة على قرار المجلس القضائي تعيين 38 قاضيا من بينهم خمس نساء اعتبارا من الاول من ايلول وكان المجلس القضائي اتخذ قرارا بتعيين القضاة الذي وصفوا بانهم ممن "حققوا شروط التعيين في القضاء من الدارسين والموفدين في المعهد القضائي" على ان يباشروا العمل اعتبارا من الاول من ايلول المقبل وبادنى مربوط الدرجة السادسة.

شمل قرار المجلس تعيين لمى عبد المعز البكري قاضيا للصلح في عمان ونادية ابراهيم مطلق الهباهبه قاضيا للصلح في شرق عمان وسلامه احمد يوسف الحوامده قاضيا للصلح في الرمثا

ونسرين ابراهيم محمد المرافي قاضيا للصلح في الزرقاء وسحر اسماعيل عبد العال قاضيا للصلح في شمال عمان.

- المحور الخامس: اطلاق شبكة المرأة العربية في الحكم المحلي

أطلقت الأميرة بسمة بنت طلال من عمان شبكة المرأة العربية في الحكم المحلي ، التي تعد إطار للتشبيك بين السيدات المنتخبات في البلديات والمجالس المحلية في البلدان العربية.

وأنشئت الشبكة من قبل تجمع لجان المرأة الأردني الوطني بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (يونيفم) للاهداف التالية :

1.ترسيخ مشاركة المرأة العربية على صعيد الحكم المحلي.

2.تطوير أدائها عبر الإطلاع على إنجازات المرأة في المجالس البلدية والمحلية.

3.تبادل الخبرات.

4.التعرف على قصص النجاح وعلى الترجمات العملية لمباديء الإدارة الرشيدة في الحكم المحلي.

ويمثل إنشاء الشبكة ترجمة للتوصيات الرئيسة لمؤتمر "واقع وآفاق مشاركة المرأة العربية في الحكم المحلي" ، الذي نظمه التجمع بدعم من (يونيفم)، في تشرين الأول الماضي في عمان، وبمشاركة تسع دول عربية هي: المغرب، مصر، فلسطين، لبنان، سورية، البحرين، الكويت، اليمن، والأردن..

وأعلنت سمو الاميرة أنه سيطلق قريبا شبكة المعرفة للنساء في المجالس البلدية (نشميات)، كإحدى الشبكات العاملة تحت مظلة اللجنة الوطنية لشؤون المرأة بالتعاون مع تجمع لجان المرأة والجهات الرسمية ذات العلاقة، بدعم من برنامج تطوير البلديات وتعزيز المشاركة الشعبية .

وتبلغ مشاركة النساء العضوات في المجالس البلدية (227) عضوة ما بين منتخبة وضمن الكوتا النسائية التي مثلها قانون البلديات المعدل لسنة 2007 بنسبة 20% من اعضاء المجالس البلدية.

واشار معنيون فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحكم المحلي الى التالي :

الاهتمام برفع حجم المشاركة السياسية للمرأة ما زال قصرا، فالحديث عن حقوقها النظرية وعن مشاركتها بالأحزاب والوزارات.
ما زال مؤشر التمكين السياسي المعتمد هو نسب النساء في البرلمانات أو في الوزارات دون التطرق إلى دور المرأة في الإدارة المحلية التي تعتبر أولى درجات الهرم السياسي.
مشاركة المرأة في مجالس الإدارة المحلية المتدرجة، فرصة فريدة لتدريب النساء على المشاركة في الحياة العامة، وذلك عبر الانتقال من الخاص المحلي إلى العام الوطني.
مجرد وجود إمرأة في المجالس المحلية يشجع النساء على المشاركة في الاجتماعات العامة للمجالس، بحيث يجري اختراق التقسيم النوعي القائم حاليا على اعتبار أن هذا المجال ذكوري خالص.
* اليمن :

يشهد اليمن مخاضاً عسيرا للخروج بقرار من شأنه تصحيح مسار المرأة على صعيد التميكن السياسي لها سواءاً في البرلمان اوالمجالس المحلية ، بعد ان دعا الرئيس "علي عبد الله صالح "في فبراير الماضي الى تخصيص مانسبته 15 % للمرأة ، وكانت هنالك مواقف متضادة حيال هذه الدعوة.

-المحور الاول : مواقف من دعوة الكوتا النسائية

* جهود نسوية

دشنت "هيئة الفضيلة" ، التي انشئت مؤخرا في اليمن والمتكونة من عدد من رجال الدين، بإصدار كتيب عن

(الكوتا النسائية) وهي الحصة التي تطالب بها نساء اليمن لتمكينهن من بلوغ البرلمان والحصول على نسبة في المحليات.

وفي هذا السياق عبرت اصوات نسائية عن استنكارهن وادانتهن لما صدر من فتوى رجال الدين المنضوين في هذه الهيئة بتحريم المشاركة السياسية للمرأة وتشويه دور المرأة اليمنية المسلمة والى ان ما صدر من تصريحات عن مسؤولي هذه الهيئة بمثابة اعلان حرب ضد مكتسبات المرأة من الثورة والجمهورية ، ويمثل هدرا لكل ما جاءت به الوحدة والديمقراطية في اليمن وأن قيادات وقواعد اتحاد نساء اليمنيات تابعن باستياء بالغ البدعة التي ابتدعتها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، سواء في تصريحاتها أو ما جاء في الكتيب المسمى الكوتى النسائية ، والاتحاد يستنكر ويدين بشدة ما صدر عن رجال الدين من افتراء وتشويه لدور المراة المسلمة ، والتقليل من قيمة وأهمية الدور العظيم الذي تقوم به في الحفاظ على دينها وعفافها.. وطالبن العلماء الأفاضل أن يفرقوا بين الموروث الثقافي وبين الدين، وأن يقرأوا النصوص القرآنية ويفسروها بمنأى عن ذلك الموروث الذي يقلل من قيمة المرأة، ليدركوا أن التعاليم الاسلامية تؤكد على المساواة بين الرجال والنساء ، كما أن لها الحق في المشاركة بجميع مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وتتكرر الدعوات النسائية بصورة ملحة الى ضرروة الاخذ بخيار " الكوتا" الخاص بمشاركة النساء في العمل السياسي ، اذ انهن يرين ان "الكوتا" هي الخيار الأنسب لتفعيل مشاركة سياسية حقيقية للمرأة في ظل مجتمعات تقليدية ما تزال الثقافة الذكورية هي السائدة فيها .

*مواقف الاحزاب السياسية

كشفت معنيات بالشأن النسائي السياسي في اليمن ان موقف الاحزاب الأحزاب السياسية من المرأة معروف من خلال الدورات الانتخابية السابقة – سواء البرلمانية أو المحلية – اذ ان الأحزاب مزدوجة الشخصية ، تقول عكس ما تفعل وتمارس ، وتظهر دائما في موسم الانتخابات ، وقبل الانتخاب بيوم واحد تخذل المرأة وتتراجع عن دعم مرشحات ، وتتنصل بذلك عن وعودها.

لكنهن اشارن ايضاً ان هناك أملا في الانتخابات النيابية القادمة المقررة في العام المقبل ، خاصة في ظل مواقف الرئيس علي عبدالله صالح ومبادرته للاصلاح السياسي والتي تشدد على تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا بنسبة 15 بالمائة في قطاعات الدولة.

*مؤشرات حكومية

أكدت الحكومة على دعمها للمرأة وضرورة العمل على توسيع حجم مشاركتها السياسية من خلال تواجدها في المجالس المنتخبة بما لا يقل عن 15 بالمئة ، كما ودعا مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي إلى مساندة الجهود الحكومية بتعزيز الحضور الفاعل للمرأة وزيادة حجم تمثيلها في تلك المجالس وبما ينسجم مع واقع الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد ناقش المجلس التقرير الخاص بنتائج مراجعة الدراسة الخاصة بنظام تخصيص مقاعد للنساء بالمجالس المنتخبة " الكوتا " والمقدم من وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، واقر إحالته إلى لجنة وزارية للمراجعة.

– المحور الثاني : نسبة المشاركة السياسية والدبلوماسية للمرأة

في استعراض لنتائج تقديم التقرير الوطني السادس حول تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، ومصير (الكوتا) والخطة الزمنية لتطبيقها والخطوات التي اتخذت لتحسين مشاركة النساء في مختلف هيئات الدولة وفي السلك الدبلوماسي، وصفت رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة مستوى تنفيذ اليمن لاتفاقية مكافحة التمييز ضد المرأة (السيداو) بـ" المتواضع"، رغم توقيعه عليها قبل 24 عاماً، معتبرة أبرز تجليات التنفيذ المتواضع " وجود كثير من النصوص القانونية التمييزية والتي ما زالت عالقة في مجلس النواب وتواجه بمقاومة كبيرة في المجلس، إضافة إلى الإجراءات والتدابير المتخذة لتحسين وضع المرأة في التعليم ، الصحة العمل والمشاركة السياسية والتي قالت إنها "ما زالت غير كافية".

كما وجهت انتقادات نسوية لمنظمات المجتمع المدني التي تكتفي على توجيه النقد للحكومة وعدم تفعيلها روح المبادرة والعمل والمشاركة.

وتكشف المؤشرات عن ارتفاع مستمر لنسبة النساء في سوق العمل، مقدرة نسبتهن إلى 23% مؤخراً، مذكرة بمطالبة للجنتها بمشاركة المرأة في سوق العمل بواقع 8% في قطاعي الصحة والتعليم و 5% في بقية القطاعات، منوهة إلى استيعاب لم يرتقي إلى مستويات مطالبات اللجنة في القطاعات الأخرى، ويعود ذلك إلى ضعف الأداء الاقتصادي والإستثماري في اليمن مما حد من توليد فرص عمل كافية.

* العراق

تمثل الوضع خلال اب في العراق على صعيد نشاطات التمكين السياسي للمرأة بالتركيز على حال وزراة المرأة وامكانية اصلاح وتطوير خطط عملها

– وزارة المرأة

وزارة شؤون المرأة تأسست بتاريخ 1 / 6 / 2004 وهي إحدى الوزارات الخمسة المرتبطة مباشرة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء ومن أهم برامجها تفعيل دور المرأة في المجتمع العراقي والدولي، ولكن اصوات نسائية برلمانية ومختصات سلطن الضوء على النقاط التالية :

1. ضرورة تحويل وزارة الدولة لشؤون المرأة إلى حقيبة وزارية بمخصصات مالية كافية للنهـوض بواقـع المرأة اقتصادياً واجتماعياً وصحياً.

2. انتقاد عمل الوزارة في الفترة السابقة بسبب أداءها الضعيف اذ لم تظهر أي مشاريع تدعم المـرأة كونهـا تفتقر لميزانية كافية لتنفيذ المشاريع.

3. الامل في أن يتم تحول الوزارة إلى حقيبة وزارية حقيقية خلال الفصل التشريعي المقبل أو خلال الـدورة البرلمانية المقبلة.

4. مطالبة الحكومة بزيادة الدعم المالي للوزارة لتوفير فرص جيدة تمكن المرأة من تحقيق طموحاتها.

5. رؤية خبيرات قانونيات بالشأن النسائي ان وزارة شؤون المرأة هي وزارة بدون صلاحيات، وبدون أموال خاصة بها رغم مشاريعها الكبيرة، اي افتقارها الى ميزانية خاصة بها ضمن الموازنة العامة.

* فلسطين

رغم الظرف الصعب الذي ينطوي عليه الوضع في فلسطين الا انه بامكاننا اعتبار ان المراة الفلسطينية تسعى جاهدة لنيل نصيبها في حيز التمكين السياسي.

– المحور الاول : " الجندر " كشف اسباب تدني مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار

أوصى عدد من النقابين بضرورة تعديل اللوائح والأنظمة لتحقيق المساواة ما بين الرجل والمـرأة وتعزيـز مشاركة النساء في النقابات وفي الهيئات القيادية مع أهمية إعداد برامج توعية حول مشاركة النساء في العمل النقابي وتأطير النساء والوصول إليهن في مواقع العمل.

وأرجع النقابيون المشاركون في المخيم الثقافي الصيفي الثاني للقيادات النقابية في قطاع غزة والـذي ينظمـه مركز الديمقراطية وحقوق العاملين بالتعاون مع مكتب المنظمات الشعبية النرويجيـة وجـاء تحـت عنـوان (الجندر) ، أسباب تدني مشاركة النساء في مراكز صنع القرارات في الهيئات النقابية إلى التالي :

عدم وجود تمثيل لهن في بعض المهن واقتصارها على الرجال.
عدم وجود نضج عالي لدى النقابات لتمثيل النساء في المراكز القيادية.
التأثر بالعادات والتقاليد وعدم تقبل الرجال لعضوية المرأة في الهيئة القيادية.
عدم دفاع المرأة عن حقها في صنع القرار.
وقدم باحثون قراءة في الواقع الفلسطيني من منظور جندري موضحين أن نسبة مشاركة النساء في المجلـس الوطني لا يتعدى 5% ونسبتهن في المجلس التشريعي لا تتعدى 13% ونسبتهن فيسوق العمل من 10–12%

وإلى أنه لا توجد أي امرأة في اللجنة التنفيذية ناهيك عن نسبتها المتدنية جدا والتي تكاد لا تذكر في العمل النقابي.

– المحور الثاني :

ترشحت محاميتان فلسطينيتان الى مسابقة اختيار عدد من القضاة الشرعيين للعمل في المحاكم الشرعية من بين 45 متسابقا تقدموا لهذا الامتحان كخطوة اولى للالتحاق بالقضاء الشرعي، وهذه هي المرة الاولى في تاريخ القضاء الشرعي الفلسطيني تتقدم المرأة للمشاركة في مسابقة اختيار القضاة الشرعيين.

ويتيح وصول المرأة للقضاء الشرعي ان تمارس عقد القران اضافة الى نظرها في قضايا الاحوال الشخصية من الزواج والطلاق والميراث وحضانة الاطفال وغيرها ويتطلب تعيين القضاة الشرعيين مصادقة الرئيس الفلسطيني.

*مصر

أوضح معنيون بان نظام الانتخاب المعمول به في مصر بحاجة الى مراجعة، والموضوع هنا هو محل اتفاق بين الحزب الوطني والمعارضة في مجملها وكثير من المعنيين بالإصلاح السياسي جزئيا كان أو شاملا.

غير ان هنالك اسباب تقلل من جدوى مراجعة نظام الانتخاب برمته تتمثل باختزال الحياة السياسية وضعف أحزاب المعارضة المشروعة ويشير معنيون انه إذا حدث تعديل في هذا النظام قبل انتخابات2010 سيقتصر على تخصيص مقاعد للمرأة وهذا اتجاه قوي وآخذ في التعاظم في دوائر صنع القرار التشريعي.

وهو يستند إلى أن الجهود التي بذلت لدعم مشاركة المرأة بشكل طبيعي لم تحقق نتائج تذكر وأنه لابديل بالتالي عن اللجوء إلى أسلوب الكوتا مرة أخرى.

* حديث في " الكوتا "

اشار مختصون وخبراء في النظم الانتخابية الى نتائج احتمالية الاخذ بنظام " الكوتا" وتمثلت ابرز النقاط بالتالي :

قبل اتخاذ قرار بتخصيص أو حجز مقاعد للمرأة في اية انتخابات يجب اعادة التفكير في الكوتا والبحث عن نظما أخرى للتمثيل قد تكون أفضل من المقاعد المحجوزة فهناك نظام آخر يزداد الإقبال عليه الآن هو الحصص الانتخابية والفرق بين النظامين هو أن نظام المقاعد المحجوزة يضمن عددا من المقاعد للنساء تحت أي ظرف بينما يتوجه نظام الحصص الانتخابية إلى الأحزاب السياسية لكي ترشح عددا معينا من عضواتها في سياق يضمن تمثيلا محددا للمرأة، بشرط الأخذ بنظام القوائم الحزبية النسبية

يزداد الإقبال على الحصص الانتخابية نتيجة الانتقاد الذي يتعرض له نظام المقاعد المحجوزة، وهو أن التمثيل البرلماني المترتب عليه يكون في الأغلب الأعم شكليا أكثر منه حقيقيا وقد يصبح هذا التمثيل تزيينا لمشهد سياسي ذكوري بامتياز وعندئذ يزداد عدد النساء في البرلمان بينما يتدهور وضع المرأة الفعلي أكثر فأكثر.

في دراسة مقارنة في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تبين أن هناك نحو90 دولة في عالم اليوم تأخذ بنظام الحصص الانتخابية، وأنه في حوالي50 منها علي الأقل تلتزم الأحزاب بذلك طواعية من خلال أنظمتها الداخلية، بينما تلزم الأحزاب في20 دولة أخري بهذا النظام المنصوص عليه في القوانين المنظمة للانتخابات، في حين أن هناك12 دولة أخرى تدرج النظام نفسه في دساتيرها، والمنطق في هذا النظام أنه يربط التمييز الإيجابي للمرأة بشيء في الواقع وليس فقط بالتشريع، لأن تحديد حصة للمرأة بين مرشحي حزب ما يمكن أن يؤدي إلي تحقيق توازن أيضا في هيكله التنظيمي، وبالتالي ازدياد دور النساء في نشاطاته وفي العمل العام.

عندما يزداد تمثيل المرأة في المستويات التنظيمية الأعلى في الأحزاب السياسية، يصبح ترشيحها للانتخابات العامة مرتبطا بتطور حقيقي في دورها وليس مجرد ديكور يزين قائمة مرشحي هذا الحزب أو ذاك، ويفيد ذلك في تزويد النساء بالخبرة في مجال القيادة والمشاركة في صنع القرار وبتجربة انتخابية أيضا حين تكون الانتخابات الداخلية التي تخوضها المرأة في حزبها تنافسية وساخنة.

هناك من يفضل أن يكون تحديد حصة معينة للنساء ضمن مرشحي الحزب اختياريا وليس إلزاميا وكذلك الحال بالنسبة إلى ترتيب المرشحات في حالة نظام الانتخاب بالقوائم النسبية.

من الضروري في حالات كثيرة أن يكون هناك إلزام بشأن تحديد حصص للمرأة في قوائم الأحزاب لفترة معينة وكذلك في مجال مواقع المرشحات في هذه القوائم حتي لاتلجأ الأحزاب إلى إدراجهن في أسفل هذه القوائم.

نظام " الكوتا " قد يعطل الجهد الذي ينبغي بذله من أجل تحسين حقيقي في وضع المرأة من حيث أنه يوحي بأن هذا الوضع تحسن وبأن المشكلة حلت.. ولذلك يكون هذا النظام أكثر جدوى عندما يطبق في حالات تكون المرأة نفسها فيها مستعدة للمشاركة وقادرة على رفع مستوي تمثيلها البرلماني بحيث يكون الهدف هو تثبيت ما ينجزه العمل من أجل تمكينها في الواقع.

والمثال الموحي، هنا والذي يغفله بعض أنصار هذا النظام، هو الدول الاسكندنافية التي تؤخذ عادة كنموذج.

ففي هذه الدول لم يعتمد نظام الحصص الانتخابية إلا بعد أن أصبحت المرأة تتمتع بتمثيل معقول في البرلمان لايقل عن20 في المائة من مجموع المقاعد وجاء اعتماده بهدف تثبيت هذا التمثيل وليس الوصول إليه.

أما حين يطبق نظام المقاعد المحجوزة بهدف خلق تمثيل للمرأة لا تتوافر مقوماته الواقعية فهو يثير قلقا من أن يزداد تمثيل المرأة أضعافا مضاعفة بدون عمل جاد في الواقع المعاش فتظل المشكلة قائمة في هذا الواقع.

وفي رأي البعض،فأن نظام " الكوتا "، يظل محدود الجدوى إذا كانت المشكلة في المرأة كما في المجتمع.

ويدلل هؤلاء على ذلك بعدم جدواه في العراق، بالرغم من إلزام الأحزاب السياسية بأن يكون ربع عدد المرشحين من النساء، وأن يكون ترتيبهن بطريقة تتيح أن يكون ربع الفائزين في الانتخابات منهن لضمان حصول المرأة على ربع مقاعد البرلمان.

* دراسة دولية

أظهرت دراسة أعدها الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة عن خريطة العالم للنساء في السياسة 2008 ، أن النساء شغلن أماكن أكثر في البرلمانات والحكومات في شتى أنحاء العالم خلال السنوات الثلاث الماضية،

وأشارت الدراسة إلى أن رواندا تتصدر قائمة التمثيل النسائي في البرلمان بنسبة تبلغ 49 في المائة تقريبا، وفي المؤخرة تأتي السعودية، وقطر، وسلطنة عمان.

وكشفت الدراسة أن نحو 18 في المائة من النواب في العالم نساء، وأن 16.1 %في المائة من المناصب الوزارية تشغلها نساء ويمثل الرقمان زيادة بنسبة اثنين في المائة عن دراسة نشرت عام 2005.

وحسب حصة التمثيل النسائي في البرلمان، جاءت السويد في المركز الثاني بنسبة 47 في المائة، ثم فنلندا في المركز الثالث بنسبة 41.5%.

ومن ضمن الدول التي احتلت المراكز الأخيرة بالقائمة؛ نظرا لغياب النساء عن البرلمان، جزر ميركرونزيا، وجزر سلومون وعلى الرغم من هذا التقدم أبدى مسؤولون أمميون تخوفهم من أن لا تتحقق المساواة بين الجنسين في البرلمان قبل عام 2050 مؤكدين أن نظام الحصص سيخلق اختلافا.